الديحاني: أعيدوا النظر في الاختبارات الورقية.. الطلبة غير مهيئين نفسياً

تمنى النائب فرز الديحاني اعادة النظر في الاختبارات الورقية لطلبة الثاني عشر ورفع الظلم عنهم بعد ارتفاع عدد الوفيات والمصابين بفيروس كورونا. وقال الديحاني إن وزارة التربية من أقرت التعليم عن بعد في بداية الجائحة والآن تتم المخاطرة بمستقبل الطلبة، ويُطلب منهم اجراء الاختبارات الورقية رغم انهم غير مهيئين نفسياً.

«الميزانيات»: مليار دينار موجودات «المركزي» من الذهب

بدر الملا

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي د. بدر حامد الملا أن اللجنة اجتمعت مؤخرا لمناقشة مشروع قانون بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2021/2022 والحساب الختامي للسنتين الماليتين 2018/2019 و2019/2020 وملاحظات الجهات الرقابية بشأنهما وكان ما يلي:

استعرضت اللجنة موجز للبيانات المالية للبنك المركزي حيث بلغ اجمالي المصروفات للسنتين الماليتين (2018/2019) و(2019/2020) 45و48 مليون دينار كويتي على التوالي، بينما بلغت الإيرادات لذات السنوات المالية 258 و242 مليون دينار كويتي، وبذلك يكون البنك المركزي قد حقق صافي أرباح عن هاتين السنتين 212 و194 مليون دينار على التوالي، وفيما يخص مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2022 قدرت المصروفات بمبلغ 52مليون دينار كويتي وقدرت الايرادات بمبلغ 40 مليون دينار كويتي ليكون بذلك العجز المقدر في مشروع الميزانية 11 مليون دينار كويتي.

ثم استعرضت اللجنة البيانات المدققة للبنك المركزي والذي أظهرت تسجيل قيمة موجوداته من الذهب مبلغ 31 مليون دينار إلا أنها لا تعكس القيمة العادلة لهذه الموجودات، حيث إنه بُنيَ على مرسوم (تحديد أسس تقييم موجَودات بنك الكويت المركزي) الصادر سنة 1978 والذي ثبت قيمة سعر أونصة الذهب الواحدة عند 12.5 دينار كويتي بينما السعر الحاليللأونصة يتجاوز مبلغ 500 دينار كويتي وعليه تتجاوز القيمة العادلة لموجودات البنك المركزي من الذهب المليار دينار كويتي، فبين البنك المركزي أن تثبيت سعر أونصة الذهب ممارسة متداولة لدى البنوك المركزي كي لا يؤثر تقلبات سعر الذهب على قيمة موجوداته كما أكد البنك المركزي عدم وجود أي أثر مالي يترتب على إعادة تقييم تلك الموجودات، إلا أن اللجنة أكدت على ضرورة إعادة تقييم موجودات البنك المركزي من الذهب كي تظهر القيمة العادلة واقترحت بأن يكون ذلك عبر وضع سعر متوسط لأونصة الذهب للسنوات العشر الماضية.

وناقشت اللجنة بعد ذلك الصعود الكبير للعملات الرقمية مما ينذر بسحب البساط من البنوك المركزية، فوضح البنك المركزي أنه على الرغم من انتشار هذه للعملات إلا أن معظم البنوك المركزية مازالت تحظر التداول بهالعدم احتوائها على خصائص العملات الرسمية، وسبق للبنك المركزي في بيان مشترك مع هيئة أسواق المال أن حذر المؤسسات المالية في الكويت من التعامل بهذه العملات إلا أن البنك المركزي لا يملك سلطة على الأفراد فيما لو أرادوا التداول بهذه العملات، وهنا أوصت اللجنة البنك المركزي بإطلاق حملة إعلامية لتوعية الجمهور في المسائل المتعلقة بالعملات الرقمية.

«التشريعية» تناقش غداً تعمير فيلكا وتعديل التوقيت الزمني

رياض عواد

اجتماع سابق التشريعية

تناقش التشريعية البرلمانية، الاثنين المقبل، عددا من الاقتراحات بقانون من بينها إنشاء مستشفى الكويت للأطفال وتعمير واستثمار جزيرة فيلكا وتعديل على قانون ذوي الإعاقة وتقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف.

وتضمن اقتراح بقانون بإنشاء مستشفى الكويت للاطفال، المقدم من النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بأن تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى متخصص للأطفال يقدم جميع الخدمات الاستشارية والطبية والجراحية والطوارئ والخدمات ما بعد الجراحة والخدمات التأهيلية خلال 3 سنوات من تاريخ صدور هذا القانون، على أن تقوم وزارة الاشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الارض اللازمة لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات الأخرى المعنية، ويقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل هذا المشروع تمويلا كاملا من مرحلة التصميم حتى انتهاء مراحل انشاء المشروع وتجهيزه بالمعدات من ثم يسلم لوزارة الصحة التي يقع على عاتقها إدارة المستشفى.

ومن ضمن الاقتراحات اقتراح بقانون بتعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصاديا ولتكون بعدا أمنيا لحماية البلاد ويحول المشروع إلى الدولة وفق نظام BOT والمقدم من النائب بدر الحميدي.

وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من النائب أحمد الشحومي، والاقتراح بقانون في شأن تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف المقدم من النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي، لما للاقتراح بعد اقتصادي يعود بالنفع على الدولة والمواطن، بالإضافة الى العديد من الجوانب الإيجابية الاخرى مثل حل مشكلة الازدحام المروري والمحافظة على البيئة وتحسين مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

وتقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح بقانون يقضي بتعديل البند (أ) من المادة 22 من القانون رقم (4) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وحدد شروط وضوابط إفادة المواطن من الرعاية السكنية وأورد القانون من ضمن هذه الشروط في المادة 22 بند 1 عدم استحقاق الرعاية السكنية لرب الأسرة لمن ثمن له بمبلغ يزيد على مائتي ألف دينار وبالنظر لما شاهده سوق العقار من ارتفاع حاد في أسعار الأراضي والخدمات وحجز البعض للعديد من القسائم للمضاربة عليها.

ولمعالجة هذه الآثار التي ترتبت على قيمة التثمين أو البيع جاء هذا الاقتراح بقانون لتعديل بند 1 من المادة 22 من القانون 47 لسنة 1993 م المشار اليه بزيادة قيمة التثمين أو البيع لاستحقاق الرعاية السكنية إلى 500،000 ألف دينار بدلا من 200،000 ألف دينار المشار إليه وهو ما يحقق عرض المزيد من القسائم والعقارات ويسهم في حل القضية الإسكانية، وتقدم النائب فارس العتيبي باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة رقم (16) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، والمتعلق باشتراط الحصول على الرعاية السكنية المنصوص عليها في هذا القانون ألا يكون رب الأسرة مالكا لعقار أو مشتركا في ملكية عقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية المناسبة، وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار مملوكا لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقه، بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة إلى جميع الورثة، وذلك دون الاخلال بحق الأولاد أو الزوجة في الحصول على الرعاية السكنية.

وتضمنت الاقتراحات المعروضة أيضا تعديل المادة (10) من المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، والاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم 10 إلى المادة رقم 5 من المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

مطيع يسأل وزير التربية عن التنسيق مع «الصحة» بشأن الاختبارات الورقية

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن نية الوزارة عقد اختبارات ورقية لطلبة الصف الثاني عشر، وضمانات عدم تفشي الفيروس بين الطلبة والهيئة التعليمية. ونص السؤال على ،يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أعلنت وزارة التربية نيتها عقد اختبارات ورقية لطلبة الصف الثاني عشر في وقت تشهد فيه البلاد ارتفاعا في عدد إصابات فيروس كورونا المستجد وتحديدا فئة الشباب كما ذكرت إحصاءات وزارة الصحة.

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تُزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها:

1 – هل اتخذ هذا القرار بالتنسيق مع وزارة الصحة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات التي تمت بين وزارتي التربية والصحة بهذا الخصوص.

2 – هل شكلت لجنة مشتركة بين الوزارتين لدراسة هذا القرار قبل إصداره؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة ومؤهلاتهم العلمية مع صورة ضوئية من محاضر الاجتماعات والزيارات التي قامت بها اللجنة.

3 – ما هي ضمانات الوزارة بعدم تفشي الفيروس بين الطلبة والهيئة التعليمية ومن ثم نقله للأهالي والأسر؟

الحميدي: أستغرب هجوم الأطباء بعد سؤالي عن عدد الوافدين المسجلين بالطب النفسي

بدر الحميدي

قال النائب بدر الحميدي «تلقيت إجابة من وزير الصحة على السؤال البرلماني المقدم بشأن الوافدين المسجلين بمستشفى الطب النفسي، إذ بلغ إجمالي عدد وصفات الأدوية من 2017–2021 خلال خمس سنوات 15.492 وصفة للمرضى غير الكويتيين ما يشكل خطورة على أمن المجتمع وعبئا ماليا و إداريا على وزارة الصحة».

وأضاف الحميدي «المستغرب الهجوم علي من بعض الأطباء أو من لديهم معرفة بالطب النفسي وتوجيه كلام إلي غير مستحب لا أعرف سببه، مبيناً أن سؤاله كان عن موضوع الوافدين ممن يراجعون الطب النفسي والتقارير وعدد الوصفات الطبية التي صرفت لهم».

وقال الحميدي أن «الطامة الكبري التي استلمتها من وزارة الصحة أن عدد الوافدين المراجعين للطب النفسي وصل إلى 37 ألف مراجع، وعدد وصفات الأدوية التي صرفت من عام 2017 إلى عام 2020 بلغت نحو 16 ألف وصفه طبية».

وأشار الحميدي إلى التكلفة التي يتحملها المال العام لهذا العدد الهائل من المراجعين للطب النفسي من الوافدين، وفي المقابل أن المواطنين في الخارج وفي جميع الدول يدفع قيمه العلاج النفسي والأدوية.

وأكد الحميدي أنه ستكون له وقفة مع وزراة الصحة حيال هذه القضية لتعديل وتصحيح الوضع القائم وأن تكون المعاملة بالمثل مع بقية الدول، مضيفاً «أوضح هذا الأمر من باب واجبي الرقابي في اطلاع المواطنين على القضية الذين أولونا ثقتهم».

وشدد أن البلاد ليست بحاجة لأيدي عاملة أجنبية تعاني من أمراض نفسيه، و«سيكون لنا موقف وسنصدر قانون في أول جلسة لمجلس الأمة لتحديد الأمراض النفسية التي يجب ابعاد المصاب بها عن البلاد أسوة بالأمراض العضوية كالأيدز ومرض الكبد الوبائي، وترحيل جميع الوافدين الذين لديهم ملفات في الطب النفسي فوراً وبدون تردد وذلك حماية للوطن ولابنائنا وبناتنا».

السويط والعتيبي يقترحان عدم جواز تصويت الوزراء على الاستجوابات

ثامر السويط

خالد العتيبي

قدم النائبان ثامر السويط وخالد العتيبي اقتراحا بقانون لتعديل اللائحة الداخلية لمنع الوزراء من المشاركة في المسائل المتصلة بالاستجوابات.

وجاء نص الاقتراح كالتالي:

إضافة فقرة جديدة الى المادة رقم 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة – بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

المادة الأولى: تضاف فقرة جديدة الى المادة رقم 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه نصها الآتي:

«ولا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت على المسائل المتصلة بالاستجواب وطرح موضوع عام للمناقشة أو في أي اختصاص رقابي آخر».

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، والعلة من التعديل هو تلافي تعارض المصالح بين الحكومة وبين رقابة مجلس الأمة على أعمالها. وهذا التعديل ينسجم مع نصوص الدستور التي منعت تعارض المصالح في أكثر من نص وكذلك مع نص المادة 117 من الدستور والتي فوضت مجلس الأمة في وضع أصول الأدوات الرقابية.

وكذلك الأمر بالنسبة الى باقي الأدوات الرقابية كالأسئلة البرلمانية وطلبات تشكيل لجان التحقيق، والعلة من التعديل هو تلافي تعارض المصالح بين الحكومة وبين رقابة مجلس الأمة على أعمالها. وهذا التعديل ينسجم مع نصوص الدستور التي منعت تعارض المصالح في أكثر من نص وكذلك مع نص المادة 117 من الدستور والتي فوضت مجلس الأمة في وضع أصول الأدوات الرقابية.

الصيفي يسأل وزير المالية عن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في «كاسكو»

الصيفي مبارك الصيفي

وجه النائب الصيفي مبارك الصيفي سؤالين إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن تنفيذ القانون رقم (73) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعن مكافأة نهاية الخدمة التي أقرها مجلس الأمة للعاملين في (كاسكو).

ونص السؤال الأول على ما يلي:استنادا إلى القانون رقم (73) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/11/15.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– هل اجتمعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتطلع على التغيرات التي تمت وفقا للقانون (73) لسنة 2020 المشار إليه والمنشور في الجريدة الرسمية في تاريخ 2020/11/15؟

2– هل قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدورها في تنفيذ هذا القانون واجتمعت مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للاتفاق على آلية التنفيذ بما يسهل على المستحقين المشمولين بهذا القانون بشأن تقاعد المكلف برعاية معاق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر الاجتماع.

3– ما هي أسباب التأخير والتعطيل من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تطبيق القانون المذكور أعلاه على المستحقين؟ وكم عدد المعاملات غير المنجزة في المؤسسة المرسلة من الهيئة لشؤون ذوي الإعاقة؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– نمى إلى علمي بأن هناك توجها من إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) بخصم مبلغ نهاية الخدمة التي أقرها مجلس الأمة ضمن القانون رقم (68) لسنة 2020 بتعديل المادة (8) من القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة بنسبة (50) بالمئة.

فما مدى صحة ذلك؟ إذا كانت ذلك صحيحا، يرجى إفادتي بأسباب ذلك، وإذا كان غير ذلك، يرجى إفادتي بموعد صرف المبالغ للمستحقين وآلية صرفها

البرلمان العربي يدعو لاستحداث آلية مؤسسية لتعاطى البرلمانات مع أجندة التنمية المستدامة 2030

شارك البرلمان العربي في الفعالية البرلمانية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي والشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي (عبر تقنية زووم).

وأكد النائب عز الدين فرجاني عضو البرلمان العربي في مداخلة خلال الفعالية، على أهمية تمكين البرلمانيين حول العالم خاصة في مجال التعاون الإنمائي، وتطويع العلم من أجل خدمة الإنسانية والبشرية لتحقيق التعاون الإنمائي الذي يلبي طموحات ورغبات المواطنين.

ودعا إلى استحداث آلية مؤسسية لتعاطى البرلمانات مع أجندة التنمية المستدامة 2030، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية قدرة وتمكين البرلمانيين والبرلمانات على تأدية دور تنموي.

كما اقترح وضع خطة لإشراك المواطنين في مراقبة تنفيذ التشريعات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من جهة أخرى شارك البرلمان العربي في أعمال المنتدى العلمي الذي عقد افتراضياً عبر تقنية زووم بعنوان «أخلاقيات البحث العلمي».

وخلال النقاشات، أكدت عضو البرلمان العربي النائب ناعمة الشرهان على اهتمام البرلمان العربي بتعزيز البحث العلمي وتوظيفه في كافة المجالات، مع مراعاة خصوصية وأخلاقيات كل مجتمع، وعلى نحو يسمح بالتوظيف الآمن له والاستثمار الجيد فيه.

وأضافت أن وثيقة تطوير التعليم في العالم العربي، والتي يعمل البرلمان العربي على إطلاقها وتنسيق الجهود بشأن تنفيذها في الدول العربية، تعطي مساحة كبيرة للاهتمام بالبحث العلمي وتطويره بشكل مستمر انطلاقاً من قيمته الكبرى في تطوير المجتمعات العربية.

العتيبي: هل هناك خطة لتحديث مساجد خيطان؟

فارس العتيبي

وجه النائب فارس العتيبي سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، قال في مقدمته، بناء على العقد ه/ ط/236 الخاص بمشروع خيطان الجنوبي، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل جهزت خطة لتحديث المساجد المحددة بالمشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية منها؟